مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(2537-0170)
العدد (1) الجزء (2) السنة (2022) , (141-173) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)
https://bjhs.journals.ekb.eg

القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية

محمد فوزى إبراهيم محمد– أحمد محمد البغدادى
فلسفة القانون وتاريخه – كلية الحقوق – جامعة بنها

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أثر الثورة الرقمية على المجال القانوني، وبخاصة المنظومة القضائية. حيث يتناول التعريف بالثورة الرقمية ومدى تأثر المجال القانوني بالتكنولوجيا الحديثة، ومحاولة التعرف على التقاضي الإلكتروني واجراءاته، و توضيح ماهية المحاكم الافتراضية. كما يسلط الضوء على مزايا وخصائص القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية وأهم التحديات والمعوقات التي تواجه عملية تطبيق القضاء الرقمي في مصر، وكيفية التغلب عليها من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال. وقد اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بالمنهج المقارن بهدف الوصول إلى النتائج المتمثلة في كيفية تطوير مرفق القضاء والاستفادة من الثورة الرقمية في تطوير النظام القضائي المصري، بغية التغلب على مشاكل القضايا المتراكمة وبطئ الإجراءات، و تحقيق العدالة الناجزة، والتي تعد من أهم القضايا المطروحة حاليا في المجتمع الدولي. وفى نهاية هذا البحث تم التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات تهدف إلى تطوير النظام القضائي، وذلك بالتحول الرقمي للمنظومة القضائي، واستخدام التقاضي الرقمي بشكل موسع.

الكلمات المفتاحية:

الثورة الرقمية، القضاء الرقمي ،المحاكم الافتراضية، العدالة الالكترونية

مقدمة:

اتسمت الثورة التكنولوجية في السنوات الأخيرة بالتطور السريع، ولم يقتصر هذا التطور على مجال الصناعة والانتاج كما كان سائدً من قبل، بل امتد هذا التطور ليشمل كافة المجالات، وخاصة مجال الاتصالات، حيث تطورت التقنيات الرقمية وربط البيانات وسرعة وحرية تداولها بشكل كبير وظهرت العديد من التطبيقات التي أثرت على ثقافة وأساليب التعامل بين الأفراد، مثل تطبيقات التواصل الاجتماعي، و تطبيقات التجارة الإلكترونية و التطبيقات الخدمية، وغير ذلك من التطبيقات التي تتطور بشكل سريع جدًا. وسواء كان التعامل عبر التطبيقات والمنصات الرقمية بين الأفراد بعضهم البعض أو بين الأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية، أو بين الأشخاص الاعتباريين؛ فقد اتسم هذا التعامل بالمرونة

دار المنظومة DAR ALMANDUMAH الرواد في قواعد المعلومات العربية
PGHSC 2022 1st Annual Conference of Postgraduate Studies for Humanities Science - Benha University المؤتمر السنوي الأول للدراسات العليا للعلوم الإنسانية بجامعة بنها
BJHS Benha Journal of Humanities Science مجلة بنها للعلوم الانسانية

والسهولة والسرعة، الأمر الذى أصبح واقعًا ملموسًا يتم الاعتماد فيه على هذه الوسائل الرقمية بشكل كبير في كافة المجالات.

ولم تقتصر آثار الثورة الرقمية على الأفراد وحدهم؛ بل امتد التطور إلى أشخاص القانون العام متمثلة في الوزارات والمرافق والمؤسسات الحكومية، فلم تعد مؤسسات الدولة بمنأى عن مواكبة التطور التكنولوجي الذى امتدت أثاره إلى كافة القطاعات، لاسيما وأن العديد من دول العالم أصبحت تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الرقمية منذ بداية القرن الواحد والعشرون، وتم التحول من النظام التقليدي القائم على التعامل المباشر بين الأفراد والمؤسسات، إلى التعامل الإلكتروني عن طريق وسيط رقمي عبارة عن مجموعة من التطبيقات صممت خصيصًا لإتمام كافة المعاملات وتحقيق التواصل ما بين المتعاملين بطريقة تتسم بالسهولة والسرعة.

وقد تبنت مصر استراتيجية تتواكب مع الثورة التكنولوجية وتهدف إلى التحول الرقمي بمؤسسات الدولة، وأصبح مصطلح الحكومة الالكترونية من المصطلحات الشائعة التي تتردد باستمرار في كافة المناسبات. بل أصبح يطلق على الحكومة الرقمية مصطلح (الحكومة المتنقلةMobile Government) كانعكاس للتطور الهائل فى مجال الاتصالات وتوافر التطبيقات الرقمية في الهواتف المحمولة التى تُمّكن مستخدميها من استخدام المنصات الرقمية الحكومية دون الارتباط بوقت أو مكان محدد.

ومصطلح الحكومة الالكترونية وما يحتويه من تفاصيل عن التحول من نظام تقليدي جامد إلى نظام رقمي مرن وسريع، يعنى إحداث تغيير كلى وشامل فى طريقة عمل الحكومات، وفى الطريقة التى يصل إليها ويحصل بها المواطنون على الخدمات المقدمة. ويشمل هذا التحول كافة الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية، ومنها وزارة العدل، فقد أصبحت معاملات الشهر العقاري من إصدار توكيلات ومحررات إلى نقل الملكية إلى غير ذلك تتم الكترونيا، وامتد التحول الرقمي بوزارة العدل إلى المرفق الأهم وهو مرفق القضاء. فقد تمكنت العديد من دول العالم في التحول بالقضاء من النظام التقليدي واجراءاته التي تتسم بنوع من التعقيد والبطيء، إلى نظام عصري يواكب الثورة الرقميـة، يقوم على الاستفادة من التطور التكنولوجي، في مجال القضاء بما يسهم في تبسيط وتسهيل الاجراءات و يحقق العدالة الناجزة، التي تعد من أهم أولويات أي مجتمع نظرًا للانعكاسات الخطيرة التي تسببها بطئ الاجراءات القضائية وتراكم القضايا وتأخر الفصل فيها على النظام العام.

وفى الآونة الأخيرة ظهرت عدة مصطلحات لم تألفها كتب القانون مثل "القضاء الإلكتروني" و" المحاكم الالكترونية" و "القضاء الرقمي " و "المحاكم الافتراضية". وغير ذلك من المصطلحات المرتبطة برقمنة النظام القضائي.

وسيحاول الباحث في هذه الدراسة إلقاء الضوء على هذه المصطلحات، من خلال تناول التعريفات المختلفة للرقمية ومدى ارتباطها بالمجال القانوني بصفة عامة وبالنظام القضائي بصفة خاصة، من خلال دراستنا للقضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية، والتحديات التي يثيرها هذا الموضوع.

أهميــة البحــث:

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة تناول موضوع من الموضوعات الهامة المرتبطة بتحقيق العدالة، وهو التحول الرقمي للمنظومة القضائية، وهو ما يعرف بالقضاء الرقمي–خاصة في ظل التوجه العام للدولة بالتحول الرقمي لكافة المؤسسات والهيئات– وما يحققه ذلك، من الانتقال من الوسائل التقليدية في المحاكم، إلى وسائل الكترونية حديثة تختلف عن هذه الوسائل التقليدية، حيث تتميز بسرعة انجاز المعاملات والقضايا، وتبسيط الاجراءات القضائية. ومحاولة تذليل المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية في مصر.

إشكاليــة البحث:

تتمثل إشكالية البحث في حداثة هذا الموضوع خاصة في مجال القضاء، وما يثيره من تساؤلات حول مفهوم القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية ؟ وماهي مميزات القضاء الرقمي ومدى مساهمته في تحقيق العدالة الناجزة؟ وماهي التحديات التي تواجه تطبيقه؟ وما هو الاطار القانوني الذى يحكم وينظم عملية التحول للقضاء الرقمي وينظم عمل المحاكم الافتراضية؟ ومدى الاستفادة من التجارب الدولية في التحول الرقمي للنظام القضائي؟

منهج البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في تحديد وتحليل مفهوم القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية. وتحديد مزايا القضاء الرقمي ، والتحديات التي تواجه تطبيق هذا النظام في مصر، وكذلك تحديد النصوص القانونية وتحليلها للوصول للاطار القانوني الذى يحكم عملية التقاضي الرقمي في مصر. كما تم الاعتماد على المنهج المقارن لمقارنة أنظمة التقاضي الإلكتروني في الدول

المختلفة التي طبقت هذا النظام، للاستفادة من تجاربهم والوصول الى النتائج التي تسهم في تطوير مرفق القضاء في مصر.

خطة البحث:

وفى ضوء ما سبق، سوف يتم تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

مبحث تمهيدي: الثورة الرقمية والقانــون

المبحث الأول: القضــاء الرقمي والمحاكـم الافتراضية

المطلب الأول: مفهـوم القضـــاء الرقمـي و خصائصـــه

المطلب الثاني: الإطـار القانونـي للقضـاء الرقمي في مصر

المبحث الثانـــى: تحديات تطبيق القضاء الرقمي والتجارب الدولية في هذا المجال

المطلب الأول: أهـم التحديـات التي تواجه تطبيـق القضـاء الرقمي

المطلب الثاني: أهم التجارب الدولية في مجال القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية

الخاتمة –النتائج– التوصيـات

مبحث تمهيدي

الثورة الرقمية والقانون

يعد مصطلح الرقمية والرقمنة من المصطلحات شائعة الاستخدام في الوقت الحاضر، ويطلق مصطلح الثورة الرقمية على ما وصلت إليه التكنولوجيا من تطور كبير في الآونة الأخيرة، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في كافة المجالات. خاصة في ظل السياسات التي تنتهجها العديد من الدول في الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في رسم السياسة العامة، والتخطيط للتحول من النظام التقليدي إلى نظام جديد يقوم على استخدام التكنولوجيا في كافة المجالات والانشطة المتعلقة بالسياسة والعمل الإداري، والتشريع والقضاء.[1] ولتوضيح أثر هذه الثورة الرقمية وانعكاساتها على كافة المجالات، وخاصة المجال القانوني ، يجب التعرف على المصطلحات المتعلقة بالتحول الرقمي باعتباره أحد نتائج الاعتماد على استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجالات عديدة. وتسليط الضوء على علاقة القانون بالتحول الرقمي.

أولًا: مفهوم التحول الرقمي (Digital Transformation)

يعنى التحول الرقمي بصفة عامة: استخدام التقنيات الرقمية في تطوير نظام العمل بهدف تحقيق السرعة والدقة في إنجاز الأعمال.

وتعرف الرقمنة (Digitization) بأنها: عملية تحويل المعلومات من صيغة مادية إلى صيغة رقمية.

ويعرف التحول الرقمي (الرقمنة) على المستوى الإداري: التحول بالعمل الإداري من النظام التقليدي إلى نظام إلكتروني يقوم على استخدام الوسائط الالكترونية في المعاملات الإدارية.

ولتوضيح هذا المصطلح بدقة، يجب التعرف على المعالجة الرقمية و استخداماتها

1- تعريف المعالجة الرقمية (Digitalization):

1- وتهدف الحكومة الرقمية إلى تمكين الفرد إلى من الوصول إلى جميع أشكال وخدمات الحكومة الرقمية على المستوى المحلى أو الفيدرالي، ويزداد الطلب على نحو مطرد في جميع انحاء العالم على ضرورة تحول الحكومات من وظيفتها التقليدية في كونها نموذجاً يرتكز على القيام بمهام إدارية محددة، إلى نموذج مرتكز على متطلبات الجمهور، والذى يمكن الوصول إلى الخدمات الحكومية والتواصل مع وحداته وإداراته من أى مكان وأي وقت. للمزيد راجع في ذلك (الخورى،2021،ص16)

استخدام التقنية لتحويل العمليات التشغيلية من تقليدية إلى رقمية.

ومن أهم أساسيات المعالجة الرقمية:

أ- البيانات والمعلومات: البياناتData عبارة عن مادة تنقسم إلى نصوص وأرقام مجردة. أما المعلومـات؛ فهي عبـارة عن المادة التي تحتوى على الكثير من المعاني التي يعرفهـا ويدركها الانسـان، ويتم الحصول عليها عن طريـق معالجة البيانات.

ب- الجهاز الرقمي : يعد جهاز الكمبيوتر هو الجهاز الكثر شيوعًا في الاستخدام، والذى من خلاله يتم برمجة البيانات وإدخالها ومعالجتها وتخزينها وإخراجها، إلا أنه مع التطور التكنولوجي خاصة في مجال الاتصالات ظهرت أجهزة إلكترونيه أكثر تطورًا وقدرة على معالجة البيانات.

ج- تمثيل البيانات في الأجهزة الرقمية: يتم تمثيل البيانات داخل الأجهزة الرقمية بأرقام معينة وهى (0-1) ويتم تسمية هذه الأرقام بالأرقام الثنائية، ويتم قياس كل رقم بوحدة قياس تسمى (Bit).

2- أهم مجالات استخدام التقنية الرقمية:

أ- **مجال التعليم:** يتم استخدام التقنية الرقمية في العملية التعليمية، حيث تساعد التقنية الرقمية على الوصول للمعلومات بطريقة اسهل وأكثر فاعلية من الوسائل التقليدية، وهو ما يوفر الكثير من الوقت والجهد في الحصول على المعلومات، كما أن هناك العديد من المنصات الإلكترونية التي تحتوى على مجموعة كبيرة من الكتب في كافة المجالات.

ب- مجال الاتصالات: تساهم التقنية الرقمية في تيسير وسائل الاتصال بين البشر، وقد ساهم التطور في هذا المجال في توفير أجهزة الاتصال الرقمية التي تتيح التواصل الصوتي والمرئي وتداول المعلومات بصورة أكثر تطورًا.

ج- مجال التجارة والبنوك: ساهم التطور الرقمي في ظهور العديد من الأسواق الالكترونية ، والتي أصبحت تسيطر على المجال التجاري، وتطورت التجارة الالكترونية تطورًا كبيرًا ، حتى أصبحت التجارة الالكترونية من أهم ركائز الاقتصاد. وفى مجال البنوك أصبحت الرقمنة هي السمة المميزة لكافة التعاملات البنكية، فأصبح بالإمكان إجراء كافة المعاملات البنكية وتحويل الأموال من خلال الموبايل أو التابلت بعملية بسيطة وسهلة.

د- وفى مجال الترفيه: تم استخدام التقنية الرقمية في الترفيه العائلي باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل Facebook, twitter, YouTube وغيرها في التواصل الاجتماعي وتبادل المعلومات والأخبار.

ولم يقتصر استخدام التقنية الرقمية على هذه المجالات فحسب، بل شملت كافة الأجهزة والمؤسسات- سواء العامة أو الخاصة، فظهر مصطلح الحكومة الالكترونية كمرادف للاعتماد على التقنية الرقمية في التحول من نظام تقليدي يستخدم وسائل تقليدية تتسم بالبطيء والتعقيد في كثير من الأحيان، إلى نظام رقمي يتسم بالسهولة والسرعة والمرونة في إنجاز المعاملات.[2]

ويمكن القول بأن التحول الرقمي لم يعد خيارًا للحكومات، بل أصبح ضرورة يفرضها هذا العصر الرقمي، ولم يكن المجال القانوني بمنأى عن التأثر بهذه الثورة الرقمية، فقد أضحى تطوير المجال القانوني واستخدام التقنية الرقمية في النهوض بهذا المجال ضرورة حتمية، تهدف إلى مواكبة هذا التطور.

ثانيًا: القانون والتحول الرقمي

ساهمت الثورة الرقمية في تغيير نمط الحياة بسرعة هائلة، وتزايد الاعتماد على الوسائط الرقمية والذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات ومنها الصحة والتعليم والثقافة والتجارة ..إلى غير ذلك. وكما ذكرنا بأن المجال القانوني أحد المجالات التي تأثرت بالثورة الرقمية، فكما هو معروف أن العمل على وضع قواعد تنظم العمل في أي مجال لابد أن يستند إلى إطار قانوني يحدد القواعد والأسس التي يقوم عليها العمل في هذا المجال. ومع تغير أساليب العمل والاعتماد بشكل كبير على الوسائل الالكترونية في كافة المجالات؛ أصبحت الحاجة ملحة إلى قوانين متطورة تواكب هذا التطور وتعمل على مواجهة التحديات التي تثيرها الثورة الرقمية. بالإضافة إلى ذلك يجب الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى تطوير المجال القانونى0

وفى الوقت الحاضر يشكل استخدام التكنولوجيا القانونية محور اهتمام العالم؛ بهدف تسهيل الوصول إلى الخدمات القانونية، والتوسع في الاعتماد التكنولوجيا الرقمية فى مجال العدالة وبحوث الجريمة.

---

[2] - ومن اهم الدول التي قادت الثورة الرقمية(Digital Revolution) فى العالم على مدار العقد الماضي، الدنمارك وكوريا الجنوبية وفنلندا وإستونيا ، ويرجع الفضل في ذلك إلى التحولات الجذرية التي قادتها هذه الدول فى ميادين المعاملات الحكومية الرقمية، وتطوير العديد من معاملات الخدمة الحكومية المنمذجة الامنة والمقدمة إلى مواطنيها عبر الشبكات الرقمية (Government-to- Citezen,G2C)، أنظر(الخورى، 2021، ص 54)

ويساعد استخدام التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي المؤسسات التشريعية في ترتيب الأعمال القانونية المختلفة، ويفيد ذلك في تنقية البيئة التشريعية وتنقيحها باستمرار، بما يؤدى إلى تعديل النصوص التشريعية لتواكب متطلبات العصر الحالي، فضلًا عن ربط القوانين المتشابهة أو ذات التخصص الواحد وجمعها بحيث يسهل التنسيق بين أحكامها والاستفادة منها.

وقد أدى استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة في المجال القانوني إلى ظهور مصطلح جديد يعرف باسم" التكنولوجيا القانونية "Legal Tech"، والتي تعتمد على استخدام التقنيات الرقمية، والذكاء الاصطناعي في تطوير المجال القانوني، وتقديم الخدمات القانونية عبر الانترنت، وقد حققت الشركات الناشئة في مجال القانون والتكنولوجيا في عام 2019 أرباح وصلت إلى 17 مليار دولار، ومن المتوقع أن تتزايد هذه الأرباح بشكل كبير في السنوات القادمة مع تطوير هذا المجال.[3]

وتوفر التكنولوجيا القانونية استخدام الوسائل التقنية الحديثة في تسهيل الحصول على المعلومات القانونية والفتاوى والسوابق القضائية في موضوع ما من خلال الأرشفة الإلكترونية.

وهناك العديد من الشركات التجارية مثل (Practical Law Company) و(LexisNexis) تقدم عدة خدمات تمكن المحامين من البحث عن السوابق القضائية، والعقود... وغيرها. وفى بعض الدول مثل بريطانيا وأستراليا، توفر المعاهد القانونية في هذه الدول خدمات الحصول على أحكام المحاكم والسوابق القضائية عن طريق تطبيقات إلكترونية حكومية.

وقد سعت مصر في الآونة الأخيرة إلى تطبيق المنظومة الرقمية في كافة المؤسسات والهيئات الحكومية، ومنها الجهات الأمنية والقضائية بما يضمن تنفيذ القوانين. ومن أهم الاستراتيجيات التي تتبناها الحكومة: العمل على ربط أقسام الشرطة– بأنحاء الجمهورية– بجهات التحقيق متمثلة في النيابة العامة وانتهاءً بالمحاكم، بهدف إنشاء منظومة قضائية رقمية موحدة تساهم في القضاء على البيروقراطية القضائية، وتعمل على تحقيق العدالة الناجزة.

ومن أهم تأثيرات الثورة الرقمية في المجال القانوني؛ ظهور المحامي الرقمي ويطلق عليه في بعض الأحيان المحامي الإلكتروني، والذى يقوم على تقديم خدمات الاستشارات القانونية عبر الانترنت، وفى

3 - (العبد، 2022، مبادرة تطوير تعليم القانون/Facebook)

الوقت الحاضر أصبح التواصل بين المحامين وموكليهم يتم عن طريق الانترنت. كما أنه في ظل التحول الرقمي لمنظومة القضاء أصبح تبادل الإجراءات مع المحاكم يتم عبر وسيط رقمي.

وتشير العديد من الدراسات العالمية، ومنها دراسة لنقابة المحامين الأمريكيين(ABA) أوضحت فيها أن استخدام المحامين لوسائل التواصل الاجتماعي تزايدت بشكل كبير في الوقت الحاضر، فقد وفرت التكنولوجيا الحديثة للمحامين التواصل مع بعضهم البعض، كما أتاحت للمحامين فرص التواصل مع العملاء، فأصبحت هناك منصات للتواصل وتوفير الخدمات القانونية للعملاء.

ويمكن تعريف التحول الرقمي في المحاماة بأنه: التحول من النظام التقليدي للعمل في مكاتب وشركات المحاماة إلى نظام إلكتروني يقوم على استخدام التكنولوجيا الحديثة في إتمام الإجراءات القضائية من رفع الدعوى وإيداع الملفات الإلكترونية بالمحاكم الرقمية، والبحث القانوني، والتواصل مع العملاء والمؤسسات المختلفة، وتقديم الخدمات الرقمية القانونية.[4]

و يعمل التحول الرقمي في مجال المحاماة على: تحسين خدمة العملاء لشركات ومكاتب المحاماة، تطوير نظام العمل داخل شركات المحاماة من خلال العمل على تحسين عمليات إدارة المستندات وتداول المعلومات والفتاوى والأحكام القانونية.

وعلى ذلك يمكن القول أن الاستفادة من التقدم التكنولوجي في المجال القانوني أصبح ضرورة حتمية، تفرضها التغيرات في أساليب ونظم العمل في الوقت الراهن. وهو ما يعنى ضرورة الاعتماد على التقنيات الحديثة مثل Web Ex و Google Meet و Zoom وغيرها من تقنيات التواصل المرئية الحديثة في الاجتماعات والمؤتمرات والدورات القانونية، وكذا استخدام البرامج والتطبيقات في إدارة القضايا والتواصل مع الجهات الحكومية المختلفة.

4 - (العبد، 2022 ، مبادرة تطوير تعليم القانون/ Facebook)

المبحث الأول

القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية

يمثل تحقيق العدالة السريعة أولوية رئيسية في معظم دول العالم بشكل عام، وقد ساهمت جائحة كورونا في إعادة التفكير في تطوير الخدمات الحكومية الرقمية، ومنها مرفق القضاء، فقد قامت العديد من الدول بالتوجه نحو رقمنة إجراءات التقاضي، وعقد جلسات المحاكم عن بعد. وقد تبنت مصر مشروع التحول الرقمي لكافة مؤسسات الدولة ومن بينها القضاء. ويعمل التحول الرقمي على التحول ببيئة العمل القضائي من النظام التقليدي وما يشوبه من بطئ وتعقيد في الاجراءات، إلى نظام رقمي يقوم على الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في تنظيم المنظومة القضائية، وهو ما ينعكس على تحقيق العدالة السريعة من خلال مجموعة من الإجراءات البسيطة. وقد ظهرت مصطلحات حديثة لم تألفها البيئة القضائية مثل: "القضاء الرقمي"، "والمحاكم الافتراضية"، حيث تعد هذه المصطلحات من أبرز المصطلحات المتداولة في الوقت الحاضر في قطاع العدالة والقضاء.

وفى ضوء ذلك سيتناول الباحث بالدراسة في المطلب الأول: مفهوم القضاء الرقمي وخصائصه. وفى المطلب الثاني: الإطار القانوني للقضاء الرقمي في مصر.

المطلب الأول

مفهوم القضاء الرقمي و خصائصه

أولًا مفهوم القضاء الرقمي:

عرف البعض القضاء الرقمي بأنه" سلطة لمجموعة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الانترنت وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل فيها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين"[5]

وعرفه البعض الآخر بأنه" الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الالكترونية المساعدة للعنصر البشرى، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات

5 – (الشرعة، 2010، ص57)

التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الاجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الالكترونية"[6]

ويذهب جانب آخر إلى تعريف القضاء الرقمي أيضًا بأنه" سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل إلكترونيًا بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين"[7]

وفى ضوء التعريفات السابقة؛ يعرف الباحث القضاء الرقمي بأنه" عبارة عن نظام قضائي يتيح للمتقاضين رفع الدعاوى إلكترونيًا باستخدام وسائل التقنية الرقمية، بدءًا من رفع الدعوى والبت فيها واصدار الأحكام، وانتهاءً بتنفيذ هذه الأحكام إلكترونيًا. بهدف سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل اجراءاتها على المتقاضين.

أما المحاكم الافتراضية فهي جزء من منظومة القضاء الرقمي، ويطلق عليها البعض مصطلح "المحكمة الرقمية"[8]، ويذهب جانب كبير من الفقهاء إلى تسميتها بـ "المحاكم الإلكترونية"[9] وقد عرفها البعض بأنها عبارة عن" **حيز تقنى معلوماتي ثنائي الوجود- شبكة الربط الدولية ومبنى المحكمة- يعكس الظهور المكاني الإلكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارية على الشبكة، تعمل هذه الأجهزة على استقبال الطلبات القضائية، ولوائح الدعاوى، وتجهيز برامج الملفات الالكترونية، وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعاوى، وقرارات الأحكام، بما يمثل تواصلًا دائمًا مع جمهور المواطنين والمحامين كما تمكن هذه المحكمة أصحاب العلاقة من المتقاضين، ووكلائهم من الترافع، وتحضير الشهود، وتقديم البيانات، والاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة، في كل وقت وفى أي مكان، كما توفر المحكمة آليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعاوى والاطلاع على مجريات الجلسات- بل وحتى حضور الجلسات إلكترونيًا- وقرارات الأحكام بكل سهولة ويسر، كما تتيح الشفافية والسرعة في الحصول على المعلومات**".[10]

---

6 - (عواض، 2012، ص29)

7 - (منديل، 2014، ص103)

8 - (هلال، 2007،ص5)

9 - (أوتانى،2012،ص165)

10 - (محمود، 2020، ص31)

وعرفها البعض الآخر بأنها" **إدارة قضائية تقنية للدعوى القضائية في محكمة ذات سمات إلكترونية تكفل تقديم وتبادل الأوراق والمستندات الخاصة بالدعوى بداية من وقت رفعها انتهاءً بصدور الحكم فيها إلكترونيًا.**"[11]

ويعرف الباحث المحاكم الافتراضية بأنها عبارة عن: نظام حديث لإجراء المحاكمات، يباشر من خلاله مجموعة من القضاة نظر الدعاوى والفصل فيها، استنادًا إلى تشريعات تتيح لهم مباشرة الاجراءات القضائية من تنظيم الجلسات وانعقادها، وإجراء التحقيق وسماع الشهود.... إلى غير ذلك من إجراءات المحاكمة، بالاعتماد على التقنية الرقمية واستخدام وسائل الاتصال الصوتية والمرئية، ودون الحاجة إلى حضور أطراف الدعوى أو محاميهم إلى قاعة المحكمة.

وفكرة المحكمة الافتراضية كانت من الأفكار التي تترد منذ سنوات، في كتابات رجال القانون في الغرب ورؤيتهم حول تطوير النظام القضائي، وظل التساؤل دائمًا حول مدى ترجمة هذه الأفكار إلى واقع فعلى يتمثل في وجود مثل هذا النوع من المحاكم، وأثر وجود هذه المحاكم على منظومة العدالة.[12]

ومن أهم اهداف المحاكم الافتراضية تسهيل عمل القضاء، وتسريع إجراءات التقاضي واختصار الوقت في نظر القضايا، ومثال ذلك اختصار الوقت الذى تتم فيه عملية نقل المتهمين من السجون المختلفة للمحكمة، حيث يمكن نظر أكثر من دعوى قضائية من ثلاثة سجون مختلفة في وقت قصير وذلك باستخدام الوسائل الحديثة للاتصال المرئي.

ثانيًا: خصائص القضاء الرقمي:

يتميز القضاء الرقمي بمجموعة من الخصائص تميزه عن النظم التقليدية للقضاء ومن أهم هذه الخصائص:

1- التحول من النظام الورقي إلى النظام الرقمي:

أهم ما يتميز به القضاء الرقمي هو الاعتماد على التقنية الرقمية في كافة الاجراءات القضائية بداية من رفع الدعوى وإعلان الخصوم، وانعقاد الجلسات وانتهاءً بتنفيذ الأحكام إلكترونيًا، ودون الحاجة إلى

11 - (أحمد،2021 ، ص32-33)

12- (إبراهيم فرغلي.2022. المحكمة الافتراضية.. هل تحقق العدالة للبشرية؟http://www.3rbi.info)

استخدام الملفات الورقية، التي تكتظ بها المحاكم. بالإضافة إلى ذلك تتميز السجلات الرقمية بسهولة الوصول إلى المستندات الالكترونية والاطلاع عليها. [13]

2- تبسيط ومرونة إجراءات التقاضي:

من أهم سمات القضاء الرقمي مرونة وسهولة الاجراءات، حيث يساهم القضاء الرقمي في تبسيط إجراءات التقاضي، وتذليل العقبات التي تواجه القضاة والمتقاضين، والتغلب على الاجراءات القضائية التقليدية المعقدة، وهو ما ينعكس على اختصار الوقت والجهد وسرعة تحقيق العدالة.[14]

3- سرعة تطبيق الاجراءات القضائية:

من أهداف التحول الرقمي للقضاء هو انجاز المعاملات؛ ويتحقق بتوافر عامل السرعة في رفع القضايا والبت فيها، حيث يوفر القضاء الرقمي على المحامين الذهاب للمحاكم لرفع الدعوى واستكمال باقي الاجراءات القضائية، فمن خلال القيام بخطوات بسيطة عبر تطبيق إلكرتوني يتم رفع الدعوى واستلام وتسليم المستندات المتعلقة بالدعوى على مدار اليوم وطوال الأسبوع دون الحاجة للذهاب للمحكمة، كما يمكن هذا النظام القضاة من الاطلاع على الدعوى والمستندات المرفقة في أي وقت.[15]

4- تحقيق الكفاءة والفاعلية في إدارات المحاكم:

يقصد بتحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارات القضائية، إنجاز القضايا في أقصر وقت بما يعنى الوصول إلى عدالة سريعة لا تستغرق سنوات كما هو الحال في القضاء العادي.

ولضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارات القضائية، فإن رقمنة القضاء تحقق الآتي: تقليص عملية تداول وتخزين الملفات الورقية للدعاوى في المحاكم (أرشيف المحكمة)، وما يترتب على ذلك من رفع الكفاءة وصعوبة فقد ملفات القضايا أو تغيير مكان حفظها. ارتفاع مستوى تأمين الملفات الرقمية من

---

[13] - (الكعبى، والقرعاوى، 2016، ص 284)

11- Aboelazm,2022,P.22

[15] - (المرزوقى، 2020،ص262)

- أنظر أيضًا(Johnston&Bowen,2005,P131-140)

السرقة أو التزوير باستخدام تقنيات حديثة مثل البلوك تشين(Block chain)[16]، كما تساعد عملية التخزين الالكترونية للملفات الرقمية في سهولة الرجوع لهذه الملفات في وقت قصير جدًا، وهو ما يساهم في حل العديد من المشكلات المتعلقة بالحفظ والتسجيل والاسترجاع.[17]

5- زيادة الشفافية ومكافحة الفســاد

يساهم تطبيق القضاء الرقمي في الحد من انتشار الفساد في مرفق القضاء، حيث يؤدى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي إلى الحد من تدخل العنصر البشرى بشكل كبير، خاصة في الاجراءات القضائية. فأسلوب العمل التقليدي بالمحاكم يشجع البعض من ضعاف النفوس على الانحراف والتلاعب والإهمال الذى قد يؤدى الى ضياع المستندات او تلفها. على العكس من التقاضي الرقمي الذى يحقق الشفافية ويعزز الثقة بين المنظومة القضائية والمتقاضين.[18]

---

16 – تقنية البلوك تشين : هي عبارة عن نظام يحتفظ بسجلات تتبع المعاملات العامة– والمعروفة أيضًا باسم الكتل– في سجلات متعددة، ويشار إلى هذا النوع من التخزين باسم الدفتر الرقمي .وتشمل كل كتلة في السلسلة على العديد من المعاملات، وكلمات حدثت معاملة جديدة على البلوك تشين، يتم إضافة سجل لتلك المعاملة إلى الدفتر الرقمي لكل مشارك، والدفتر الرقمي يقوم على قاعدة بيانات لامركزية، ويتم التحقق في كل معاملة في الدفتر وحمايتها من خلال الموقع الرقمي لصاحبها، والذى يؤكد ويؤمن المعاملة، وهو ما يجعل المعلومات الواردة في السجل الرقمي للدفتر آمن للغاية

17- (Nguyen,2008,P.2-4)

18 - (الشرعة، 2010، ص 64)

المطلب الثاني

الإطار القانوني للقضاء الرقمي في مصر

عملت الحكومة المصرية على تسريع خطوات التحول الرقمي فى مختلف المجالات، بهدف رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري ومؤسسات الدولة، وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين بما يمكنهم من الحصول على الخدمات بسهولة وسرعة. وبالرغم من هذا التطور السريع في التحول الرقمي للحكومة، إلا أن المنظومة القانونية كانت تسير بخطوات بطيئة نحو التحول الرقمي.

وفى الآونة الأخيرة عملت الحكومة على اتخاذ خطوات جادة نحو استكمال التحول الرقمي للمؤسسات القضائية، فتم إنشاء العديد من المواقع والتطبيقات الحكومية لتقديم الخدمات القضائية إلكترونيًا، بالإضافة إلى البوابات الالكترونية والتطبيقات التي تتيح الحصول على الأحكام والمبادئ القضائية للمحكمة الدستورية، والمحكمة الإدارية العليا، ومحكمة النقض.

ومن أهم الخطوات أيضًا؛ القيام بتطوير التشريعات لمواكبة هذا التطور، بحيث تكون هناك قوانين تنظم عمل المنظومة القضائية الرقمية، وتحدد الاجراءات الواجب إتباعها في المحاكم الافتراضية. وإن كان موضوع تطبيق المحاكم الافتراضية مازال يمثل إشكالية كبيرة، نظرًا لعدم التوسع في معالجتها تشريعيا بشكل ملائم للتطور التكنولوجي.

وقد بدأ المشرع المصري بالتدخل في نهاية عام 2019، وأصدر القانون رقم 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008. حيث تم إطلاق المرحلة الأولى من رقمنة المحاكم الاقتصادية خلال مؤتمر القاهرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عام 2020

وقد تضمن هذا القانون اجراءات القضاء الرقمي ، وحق المتقاضين في رفع الدعاوى إلكترونيا، وفى ضوء هذا القانون سيحاول الباحث إلقاء الضوء على أهم التعريفات المتعلقة بالقضاء الرقمي، وإجراءات رفع الدعوى، وآلية عمل المحكمة على النحو التالي:[19]

أ- تضمنت المادة 13 من هذا القانون تعريفات لمجموعة من المصطلحات وهى كالآتي:

19 – الجريدة الرسمية، العدد 31 مكرر(و)، 7 أغسطس 2019.

1- السجل الإلكتروني: هو ذلك السجل المعد إلكترونيًا بالمحاكم الاقتصادية لقيد بيانات الأشخاص والجهات المنصوص عليها فى المادة(17) من هذا القانون، ووسيلة التواصل معهم التي تمكن راغب الإعلان من إخطار الخصوم بالدعوى أو الطلبات العارضة، أو بالأحكام التمهيدية الصادرة فيها.

2- العنوان الإلكتروني المختار: هو الموطن الذى يحدده الأشخاص والجهات المبينة بهذا القانون لإعلانهم بجميع إجراءات الدعاوى المقامة إلكترونيًا، سواء تمثل في بريد إلكتروني خاص بهم أو رقم هاتف أو غيرها من الوسائل التكنولوجية.

3- الإيداع الإلكتروني: هو وسيلة إقامة صحيفة الدعوى وقيدها، وكذا الطلبات العارضة والإدخال والتدخل، والتوقيع على صحفها إلكترونيًا معتمدًا وإيداع المستندات والمذكرات والتي تتم عبر الموقع المخصص لذلك بالمحكمة الاقتصادية المختصة.

4- الموقع الإلكتروني: موقع خاص بالمحكمة الاقتصادية المختصة والمخصص لإقامة وقيد وإعلان الدعاوى إلكترونيًا.

5- **رفع المستندات إلكترونيًا:** تحميل المذكرات المقدمة من أطراف الدعوى على الموقع الإلكتروني للمحكمة الاقتصادية المختصة، مع إمكانية حفظها والاطلاع عليها واسترجاعها ونسخها تمهيدًا لإرفاقها بملف الدعوى.

6- **المستند أو المحرر الإلكتروني:** وهو عبارة عن رسالة بيانات تتضمن معلومات تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل- كليًا أو جزئيًا- بوسيلة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو بغيرها من الوسائل المشابهة.

7- **السداد الإلكتروني:** هو الوسيلة التي توفرها المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية لسداد جميع رسوم استخدام خدمة التقاضي الإلكتروني بالمحاكم الاقتصادية والرسوم القضائية والدمغات المقررة لإقامة الدعاوى، ومنها بطاقات الدفع الإلكتروني، والحوالات المصرفية.

8- الصورة المنسوخة: الصورة المطبوعة من المحرر الإلكتروني التي تودع بملف الدعوى.

9- سير الدعوى إلكترونيًا: مباشرة إجراءات التقاضي المقررة قانونًا عبر الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض.

10- الإعلان الإلكتروني: إعلان أطراف الدعوى بأي إجراء قانونى يتخذ حال إقامتها وأثناء سيرها وذلك عبر الموقع الإلكتروني المختار.

11- طرق حماية إقامة وسير الدعوى إلكترونيًا: هى عبارة عن إجراءات حماية مستندات الدعوى المقامة إلكترونيًا والتي تهدف إلى تفادى تعديل أو تغيير أو تدمير ملفاتها، سواء تم ذلك عمدًا أو بغير عمد.

ب- آلية عمل نظام التقاضي الرقمي بالمحاكم الاقتصادية:

نظمت المواد من 14 إلى 22 من القانون 146 لسنة 2019 آليات التقاضي الرقمي بالمحاكم الاقتصادية على النحو الآتي:

1- نظمت المادة 14 طريقة إقامة الدعاوى إلكترونيًا، وذلك بموجب صحيفة موقعة ومودعة إلكترونيًا بالموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة، وذلك للأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الإلكتروني. وتقيد الدعوى بعد سداد الرسوم والدمغات المقررة قانونًا إلكترونيًا ورفع المستندات إلكترونيًا.

2- تضمنت المادة 15 نظام إحالة قلم الكتاب للدعوى إلكترونيًا إلى هيئة التحضير، ويتولى قاضى التحضير مباشرة أعمال التحضير والوساطة المنصوص عليها في هذا القانون، وله في سبيل ذلك تكليف أطراف الدعوى بالمثول أمامه متى رأى حاجة لذلك.

3- تضمنت المادة 16 إعلان الخصوم إلكترونيًا على العنوان الإلكتروني المختار، وفى حالة تعذر الإعلان الإلكتروني، يتم الإعلان بالطرق التقليدية المعتادة بقانون المرافعات المدنية والتجارية.

4- تحدد المواد 17،18،21 ضوابط تحديد العنوان الإلكتروني المختار في السجل الإلكتروني الموحد بالمحاكم الاقتصادية ، والمخصص لقيد العنوان الإلكتروني المختار. والضوابط والمواعيد المحددة للإعلان إلكترونيًا.

5- نظمت المادة 19 عملية إيداع المذكرات وتقديم المستندات، وإبداء الدفاع والطلبات والاطلاع على اوراق الدعوى بالطريق الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني المخصص لذلك.

6- تضمنت المادة 20 النص على حق المحكمة في شطب الدعوى أو الفصل فيها إذا كانت صالحة للحكم وذلك في حالة غياب المدعى، كما نصت المادة 22 على أنه إذا حضر المدعى عليه في أي جلسة أو رفع المستندات إلكترونيًا ، أعتبر الحكم المنهى للخصومة حضوريًا في مواجهته.

المبحث الثاني

تحديات تطبيق القضاء الرقمي والتجارب الدولية في هذا المجال

أثار تطبيق التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العديد من المشكلات، سواء من الناحية التقنية أو من الناحية الادارية. ولم تختلف هذه المشكلات كثيراً فى المجال القضائي سواء من الناحية التقنية، أو من الناحية القانونية، وقد نجحت العديد من الدول فى مواجهة هذه التحديات، وكانت لهذه الدول تجارب ناجحة ورائدة في مجال القضاء الرقمي.

وفى ضوء ذلك سيتناول الباحث في **المطلب الأول:** أهم التحديات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي، وفى **المطلب الثاني:** أهم التجارب الدولية في مجال القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية.

المطلب الأول

أهم التحديات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي

هناك العديد من التحديات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي، سواء من الناحية التقنية، أو من الناحية القانونية .وسوف نتعرض لهذه التحديات على النحو التالي:

أولًا: على المستوى التقني:

من أهم التحديات التقنية التي تواجه القضاء الرقمي:

1- عدم توافر الوسائل التقنية الحديثة اللازمة للتوسع في تطبيق القضاء الرقمي، والحاجة إلى تطوير البرامج والتطبيقات الرقمية الخاصة بمنظومة القضاء الرقمي، والربط الإلكتروني بين الهيئات القضائية وبين غيرها من الجهات المعاونة للقضاء. بحيث ينعكس ذلك على سهولة الدخول لموقع المحكمة وإتمام الاجراءات بسهولة ويسر. وهو ما يتطلب ميزانيات كبيرة لإنشاء وتطوير البنية التحتية للمحاكم.[20]

2- المحافظة على سرية البيانات وخصوصيتها، حيث تعد المحافظة على سرية البيانات من أهم التحديات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي، خاصة في ظل انتشار جرائم القرصنة الالكترونية واحتمالية

20 - (إبراهيم،2008، ص 43).

التلاعب بالأدلة وتغييرها لصالح أحد الأطراف. الأمر الذى يتوجب معه وضع نظام حماية الكترونية فعال للوقاية من هذه النوعية من الجرائم. وتشديد العقوبات على مرتكبي هذه النوعية من الجرائم خاصة المتعلقة بالمنظومة القضائية.[21]

ثانيًا: التحديات القانونية

بالرغم من اتخاذ خطوات جادة نحو تطوير منظومة القضاء الرقمي وتعميمها، إلاّ أن هناك العديد من التحديات القانونية التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي والتوسع في إنشاء المحاكم الافتراضية. ومن أهم هذه التحديات:

1- الصعوبات التشريعية المتمثلة في التباطؤ التشريعي عن مواكبة عصر التحول الرقمي،[22] فعلى الرغم من البدء فى اتخاذ الخطوات نحو تعديل بعض القوانين مثل القانون رقم 146 لسنة 2019، إلا أنه لتطوير منظومة القضاء الرقمي ومواكبة التطور في مجال القضاء الرقمي، يجب التدخل تشريعيًا ، سواء بالتعديل أو سن قوانين جديدة تنظم العمل فى منظومة القضاء الرقمي.

2- تعارض تطبيق القضاء الرقمي وانعقاد المحاكم الافتراضية مع بعض المبادئ القانونية والقضائية الراسخة، مثل مبدأ علانية الجلسات والذى يتحقق بانعقاد المحكمة في قاعة مفتوحة أمام الجميع، وهو الأمر الذى يصعب تحقيقه مع انعقاد المحاكم الافتراضية، وهو ما يتطلب التدخل التشريعي و إيجاد وسيلة لتحقيق مبدأ العلانية في المحاكم الافتراضية. مثل انعقاد الجلسات وعرضها على شاشات ضخمة يشاهدها من يرغب في ذلك وفى أماكن معدة لهذا الغرض، أو عرض الجلسات عبر الموقع الإلكتروني.[23]

3- تعانى غالبية دول العالم الثالث من عدم مواكبة التطور التكنولوجي في المجال القانوني، وخاصة آلية استخدام التكنولوجيا في المنظومة القضائية، واستخدام التقنيات الرقمية الحديثة في الاجراءات القضائية ، الأمر الذى يتوجب معه تدريب وتأهيل كافة أطراف المنظومة القضائية على الأساليب والوسائل المستخدمة في مجال القضاء الرقمي، وتقديم برامج توعية وتثقيف قانونى بآلية استخدام التقنيات الحديثة فى المجال القضائي.

---

[21] – (الكعبى ، والقرعاوى،2016. ص 308)

[22] – (المرزوقى، 2020،ص257)

[23] (أوتانى،2012،.ص184)

المطلب الثاني

أهم التجارب الدولية في مجال القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية

قامت العديد من الدول بالتوسع فى تطبيق منظومة القضاء الرقمي وانشاء المحاكم الافتراضية، وقد حققت تجارب هذه الدول نجاحًا كبيرًا، وأصبحت من النماذج الرائدة في هذا المجال. وقد ساعدهم في ذلك الاعتماد على أفضل البرمجيات بالشراكة مع القطاع الخاص، وتحسين العمليات والاستراتيجيات المستندة إلى البيانات على إدارة التغييرات ذات الصلة بالعمل القضائي.[24]

ويأتي دراسة تجارب هذه الدول للاستفادة منها في اتخاذ خطوات أسرع للتحول بالمنظومة القضائية في مصر، لمواكبة هذا التطور على المستوى الدولي. وقد قامت العديد من الدول العربية بالتحول رقميا بالمؤسسات والهيئات الحكومية ومنها منظومة العدالة، فقامت هذه الدول بتطوير المنظومة القضائية بشكل كبير، إلى الحد الذى أصبحت فيه الرقمنة هي السمة المميزة للقضاء.

وسوف نقوم بدراسة منظومة القضاء الرقمي في التشريعات الأجنبية، والعربية على النحو التالي:

أولًا: القضاء الرقمي في التشريعات الأجنبية

1- القضاء الرقمي في الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية أولى خطوات تطبيق القضاء الرقمي عام 1995، فقد تبنت اتحادات ومنظمات مهنية كجمعية المحكمين الأمريكية(American Arbitration Association AAA) مشروعًا للتحكيم المباشر عبر الانترنت سمى بمشروع (القاضي الافتراضي)(Virtual Magistrate Project). وقد تم سن القوانين وإدخال التعديلات على بعض القوانين بهدف الاستفادة من الوسائل الالكترونية الحديثة في الاجراءات المتبعة أمام المحاكم، وقد بدأت إرهاصات هذا التحول بتحويل نظام العمل داخل المحكمة، والتي عرفت باسم الإيداع الورقي لملفات القضايا، والدعاوى القضائية في المحاكم الأمريكية والتي تم أرشفتها على شكل أوراق رسمية إلى نظام جديد يعتمد على الإيداع الإلكتروني للوثائق. ووقد تم التوسع بعد ذلك في تطبيق القضاء الرقمي وتعديل القوانين التي تواكب ذلك، ومنها ما قررته المادة 34/أ من قانون الإجراءات المدنية الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية والذى نص على أنه" **يجوز تقديم معلومات مخزنة إلكترونيًا مشتملة على الكتابة والرسومات البيانية والصور الفوتوغرافية والتسجيلات**

17- (Hartung,et al.,2022,P2)

الصوتية أو أى بيانات مخزنة بأى وسيلة إلكترونية بحيث يمكن أن يكون مصدرًا للمعلومات سواء بصورة مباشرة- عند الضرورة- أو بعد ترجمتها..."، وقد ترك القانون باقى الاجراءات المتعلقة بالإعلان أو سداد الرسوم وإيداع الملفات وتبادل المستندات إلكترونيًا لكل ولاية تنظمها بنفسها لإجراءات التقاضي الإلكتروني عن غيرها من الولايات، لكنها تتفق جميعًا بالأخذ بالوسائل الإلكترونية في التقاضي.[25]

وتشير الإحصائيات التي أجراها المركز القضائي الفدرالي الأمريكي إلى أن حوالى 25% من المحاكم فى الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تمتلك تكنولوجيا متقدمة تجعل من نظام المحاكم الرقمية واقعًا ملموسًا. ويتم رفع الدعوى بالطريق الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية عبر موقع خاص مملوك لشركة خاصة مقرها الرئيسي مدينة (santa Barbara) بولاية كاليفورنيا، بدأت في تشغيله في سبتمبر 1999.[26] ويتم استخدام منصة إلكترونية تسمى (Matterhorn) للتعامل الإلكتروني مع المحاكم حيث تستخدم حاليًا فى 40 محكمة في ثماني ولايات.[27]

2- القضاء الرقمي في فرنسا:

كانت بداية فكرة التقاضي الإلكتروني في فرنسا عام 2007، فقد تم إبرام اتفاقية بين وزارة العدل والمجلس الوطني لنقابة المحامين حول تحقيق التواصل الالكتروني بين المحاكم والمحامين، وانشاء شبكة اتصال بين الطرفين، وكانت البداية بتزويد المحاكم والمجالس القضائية بجهاز المسح الضوئي (scanner) ونظام الرقمنة، وذلك لتمكين المتقاضين من الاطلاع على الملف ومتابعة الإجراءات وإرسال واستقبال الرسائل الالكترونية المتعلقة بالوثائق والإجراءات مع كتابة الضبط دون الحاجة إلى الانتقال إلى مبنى المحكمة. كما تعمل وزارة العدل الفرنسية على تطوير نظام المحاكمات من خلال تجهيز المحاكم بوسائل الاتصالات الصوتية والمرئية الحديثة، تمهيدًا لإجراء المحاكمات بالصوت والصورة.[28]

ولم يكن القضاء الإداري في فرنسا بمنأى عن مواكبة هذا التطور، ففي عام 1999 بدأ العمل على تنفيذ التقاضي الإداري الإلكتروني؛ من خلال نظام يعرف بنظام (المنتيل)، ويقوم هذا النظام على التبادل الإلكتروني للمذكرات القانونية بين المحامين. وخلال نفس العام حل البريد الإلكتروني محل هذا النظام،

---

25 - (المرزوقى، 2020،ص251-252)

26 - (محمود، 2020، ص36)

27- (Cashman&Ginnivan,2019,P46)

28- (العدوان، 2020، ص94)

كوسيلة تمكن أطراف الدعوى من متابعة قضاياهم في جميع مراحل الدعوى. وقد بدأ تطبيق هذا النظام بصورة فعلية عام 2004، أمام بعض المحاكم الإدارية.

وقد قام المشرع الفرنسي بإدخال بعض التعديلات على القوانين ومنها قانون الاجراءات الفرنسي، حيث تضمنت المادة 748 النص على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الاعلانات القضائية وتقديم المذكرات والتقارير والانذارات عبر البريد الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك تم التحول بإجراءات الاستئناف وتقديم الطعون من النظام التقليدي القائم على تقديم الطلبات والمذكرات ورقيًا إلى النظام الرقمي القائم على استخدام المنصات الرقمية الخاصة بالمحاكم. واعتمد المشرع الفرنسي أيضًا تعديلاً آخر في المادة (1/930)، يلزم المتقاضين أمام محاكم الاستئناف بتقديم الطلبات والمذكرات إلكترونيًا، وعدم النظر إلى أية طلبات تقدم بغير الطريق الإلكتروني. وفى تعذر تقديم المستأنف مذكرة الاستئناف إلكترونيا لسبب خارج عن إرادته، مثل تعطل النظام الإلكتروني؛ فيحقق له تقديم الاستئناف ورقيًا.

3- القضاء الرقمي في بريطانيا:

قامت بريطانيا بالتطبيق الفعلي للتقاضي الرقمي عام 2009، وقد تم تطوير القضاء الرقمي في المملكة المتحدة خلال السنوات الأربع الأخير بالاستعانة بشركة (HMCTS) وهى شركة متخصصة في تطوير المحاكم والهيئات القضائية وتابعة لوزارة العدل.[29] وتعد محكمة (كنت) أول محكمة تطبق اجراءات القضاء الرقمي، وهى أول محكمة افتراضية في بريطانيا طبقت المحاكمات عن بعد باستخدام تقنيات الاتصالات المرئية الحديثة، عبر غرف مجهزة بأجهزة وكاميرات بأقسام الشرطة أو السجون التي يوجد بها المتهمون، لسماع أقوال المتهمين أو رجال الشرطة. ويتم تخصيص غرف مجهزة أيضًا للتواصل، للشهود أو من ترى المحكمة أو المحامين أو من ترى المحكمة الاستماع لأقوالهم. وتكون هذه الجلسات المحاكمة في بث حي.[30]

و تقسم المحكمة الافتراضية في كنت إلى ثلاث دوائر هي محكمة المركز وشرق وجنوب، وفق التقسيم الجغرافي لأماكن وقوع الجرائم وأماكن السجون التي يتم فيها اعتقال المتهمين حتى موعد المحاكمات. واختص هذه المحكمة بنظر القضايا البسيطة المتمثلة في تجاوز السرعات القانونية، أو القيادة تحت تأثير الكحول، وبعض من قضايا السرقة.

21- (Bradautanu,,et al.,2020,P11)

30 – (فرغلي.2022. http://www.3rbi.info)

وفى عام 2020 أصبحت جلسات الاستماع عن بعد والخدمات الرقمية والأنظمة غير الورقية مكونًا أكثر أهمية في نظام العدالة الوظيفي.

4- القضاء الرقمي فى ألمانيا

تحتل ألمانيا المرتبة الأولى بين الدول الرائدة في مؤشر مشروع العدالة العالمية لسيادة القانون في ألمانيا تم البدء في استخدام نظام الإيداع الإلكتروني على نطاق واسع في إيداع الصحف وتقديم المذكرات أمام المحاكم الفيدرالية، كما تم إنشاء بريد الكرتوني إداري كنظام يطبق ويعمل به بين المحاكم والمتقاضين ويقدم الطلب الكترونيًا من خلاله – أى يتم تطبيق التقاضي الكترونيًا بصفة جزئية- وإن كان تداول الدعوى من قبل المحاكم الألمانية ومناقشة الخصوم مازال يتم وفقًا للنظام التقليدي.[31]

5- القضاء الرقمي في الصين:

تعد الصين من الدول الرائدة فى تطبيق القضاء الرقمى، وتقوم الصين بإجراء عملية التقاضى بأكملها فى ما يسمى(محكمة الانترنت Net Court)، وتعتمد المحاكم الصينية حاليًا على نظام التقاضى الذكى، خاصة وأن الصين لديها من القدرات التقنية العالية التى تمكنها من تطوير القضاء الرقمى واستخدام الذكاء الاصطناعي فى المحاكم. ومن أشهر المحاكم الإلكترونية محكمة مدينة (تسيبو) بإقليم (شاندونج). [32] وهذه المحكمة تعتمد نظامًا رقميًا متطور لحفظ القوانين والسوابق القضائية وقد أصدرت هذه المحكمة حتى الآن اكثر من ألفى حكم وفق آلية التقاضى الرقمى، وتعمتد هذه المحكمة على إدخال البيانات عبر وسائط رقمى ومعالجتها ببرامج الذكاء الاصطناعى، ويصدر الحكم، وفى بعض القضايا تقوم هذه البرامج بطلب تدخل القاضى البشرى، خاصة فى بعض التفاصيل التى يغلب عليها الجوانب الانسانية وتطبيق روح القانون.[33]

وبالنظر إلى القضاء الرقمى فى الصين، نجد أن المبدأ هو أن يتم البت فى القضايا وفحص البيانات المقدمة إلكترونيًا باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى، إلا أنه فى بعض الحالات تتطلب تدخل القاضى البشرى. والذى أصبح دوره يقتصر على التدخل فى الحالات التى يطلب فيها فقط .

---

31 -(محمود، 2020، ص37)

- وعلى الرغم من ألمانيا فى مجال القضاء الرقمى، إلا أن بعض التقارير تشير إلى الحلول التكنولوجية المستخدمة فى ألمانيا عفا عليها الزمن، وتحتاج إلى التطور والتركيز بشكل كاف على المستخدم، أنظر (Hartung,et al.,2022,P9)

32 - (المرزوقى، 2020،ص252)

33 - (إبراهيم ،2008، ص191)

6- القضاء الرقمي في سنغافورة

تعد سنغافورة من التجارب الرائدة في مجال تطبيق القضاء الرقمي، فقد بدأ تحديث المحاكم في سنغافورة في أوائل التسعينات من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تسهيل إدارة القضايا، وخلال عقد من الزمان أصبحت محاكم سنغافورة من أعلى المحاكم في جنوب شرق آسيا. وفى الوقت الراهن تتوافر جلسات الاستماع عن بعد في محاكم الدولة والمحاكم العليا، من خلال العديد من الدورات المتاحة، التي تسمح للأطراف بالتقاضي من خلال التبادل الرقمي للوثائق القضائية. كما تم تفعيل نظام الهوية الإلكترونية الوطنية التي يستخدمها المواطنون للتنقل في خدمات الحوكمة الالكترونية.[34]

ثانيًا: القضاء الرقمي في التشريعات العربية

1- التقاضي الرقمي والمحكمة الافتراضية فى السعودية

تعد السعودية من الدول العربية الأكثر تطورًا فى مجال التقاضي الرقمي، حيث تتيح الخدمات الرقمية للمنظومة القضائية في السعودية القيام بجميع إجراءات التقاضي عن بعد باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. وتعتبر محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني الشامل؛ بداية من رفع الدعوى والإعلان الإلكتروني، وانتهاءً بإصدار الحكم القضائي.[35]

وفي مجال القضاء الإداري تم إطلاق البوابة الالكترونية لديوان المظالم، والتي تقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية، منها (نافذة المعرفة) وهي عبارة عن قاعدة بيانات تحتوي على اللوائح و الأنظمة والقرارات وغيرها، وهى متاحة لكافة أطراف المنظومة القضائية للاستفادة منها أثناء الترافع الالكتروني.

وقد أطلقت وزارة العدل السعودية تطبيقًا إلكترونيًا يسمى (ناجز)، يتيح هذا التطبيق تقديم كافة خدمات وزارة العدل الالكترونية، كخدمات المحاكم، والوكالات ، والتنفيذ ...وغير ذلك. ويتم تحديث هذه الخدمات بشكل دوري لمواكبة التطور الرقمي في عالم القضاء.[36]

27- - (Bradautanu,,et al.,2020,P14)

35 - (محمود، 2020، ص43)

36 - بوابة ناجز www.najiz.gov.sa

2- القضاء الرقمي في الأردن

بدأت الحكومة الأردنية في استخدام في استخدام الوسائل الإلكترونية في الاجراءات القضائية المدنية عام 2018؛ حيث يمكن تسجيل الدعاوى القضائية و تقديم الطلبات ودفع الرسوم، وإعلان الخصوم، وإيداع المذكرات والمستندات.. إلى غير ذلك من الإجراءات القضائية بالوسائل الإلكترونية. ويُكلف أطراف الدعوى بتقديم أصل ما تم إيداعه من أوراق إلى المحكمة عند أول جلسة تلى الاجراء الذى تم بالوسائل الإلكترونية.[37]

وعلى المستوى التشريعي، تم إصدار نظام استخدام وسائل التقنية الرقمية الحديثة في الإجراءات الجزائية رقم 96 لسنة 2018 لتمكين المحكمة والمدعى العام من استخدام وسائل التقنية الحديثة في إجراءات التحقيق والمحاكمة بما في ذلك محاكمة السجناء عن بعد من مركز الإصلاح والتأهيل المودع به، كما يتيح هذا النظام الاستماع لشهادة الشهود عن بعد.

3- القضاء الرقمي في الإمارات العربية المتحدة:

تعد الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية التي عملت على تطوير منظومة العدالة، فقامت الحكومة الاماراتية بتحديث منظومة العدالة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة فى القضاء، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة بالتحول الرقمي لكافة المعاملات، وتمثل المحكمة الرقمية إحدى استراتيجيات قطاع القضاء ضمن الاستراتيجية العامة 2020 التي تبنتها دولة الامارات.

وعلى المستوى التشريعي؛ أصدر المشرع الإماراتي مجموعة من التشريعات التي تنظم عملية التقاضي الرقمي، بدأت بالقانون رقم 1 لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية وتناوله للمصطلحات الالكترونية الحديثة والتوقيع الإلكتروني والكتابة الالكترونية والمحررات الالكترونية.

وصدر المرسوم بقانون اتحادي رقم(10) لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 والذى تضمن إضافة الباب السادس والمتعلق بالتقاضي الإلكتروني في الإجراءات المدنية. وكذا القرار الوزاري رقم (260) لسنة 2019 في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الالكترونية والاتصال عن بعد في الاجراءات المدنية.

---

[37] – النظام رقم (95) لسنة 2018، من جلالة الملك عبد الله بن الحسين ملك الأردن، باستخدام الوسائل الالكترونية في الاجراءات القضائية المدنية .

كما أصدر المشرع الإماراتي القانون رقم 5 لسنة 2017 في شأن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الاجراءات الجزائية، والذى ينص على استخدام وسائل الاتصال عن بعد ومن بينها، منح الجهات المختصة الصلاحية للاستماع إلى المتهم أو للمجنى عليه أو الشهود او الخبراء أو المطالب بالحق الشخصي فى مواجهته مع الغير عبر تقنية الاتصال عن بعد. وقد جاء في المادة 2 من ذات القانون أن" على الجهة المختصة استخدام تقنية الاتصال عن بعد فى الاجراءات الجزائية مع المتهم أو المجنى عليه او الشهود أو المحامين او الخبراء أو المترجمين، أو المدعى بالحق المدني أو المسؤول عن الحق المدني.[38]

وقد صدر القرار الوزاري رقم 260 لسنة 2019 في شأن، الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي إلكترونيًا، والذى يتضمن تعريف صريح بشأن المحاكمة عن بعد، حيث عرفه بأنه" إجراءات التقاضي المدنية – غير الجزائية – التي تباشر باستخدام وسائل الاتصال عن بعد، أو عبر الوسائط الإلكترونية، لتحقيق الحضور عن بعد وتبادل المستندات، المذكرات، أما الاتصال عن بعد فقد عرف على أنه : استخدام وسائل التواصل المرئي والمسموع بين طرفين أو أكثر في المحاكمة عن بعد.[39]

وقد قامت الحكومة الإماراتية بتطوير القضاء بشكل غير مسبوق، خاصة في ظل جائحة كورونا، فقد أطلقت محاكم دبى حزمة الاتصال المرئي (قريب، ذرى، الزواج عن بعد، التسوية الودية للمنازعات، مركز توافق المحكمة العمالية). بالإضافة إلى إطلاق خدمة (وياك) للرد على استفسارات وملاحظات المتعاملين من خلال تطبيق إلكتروني، وكذا إطلاق منصة العدالة الرقمية وما تحويه من خدمات لتسجيل القضايا وتسوية النزاعات، والاستماع للشهود ، والتداول والفصل في القضايا الجزائية في قاعات المحكمة وعبر الاتصال المرئي، وكذا تمديد الحبس، وتنفيذ الحكام ... وغير ذلك من خدمات.

[38] – القانون الاتحادي الإماراتي رقم 2 لسنة 2017 فى شأن الاتصال عن بعد فى الاجراءات الجزائية.

[39] –(محمود، 2020، ص75)

خاتمــة

تناول هذا البحث دراسة تأثير الثورة الرقمية على منظومة العدالة، وذلك بتسليط الضوء على القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية؛ حيث بدأت هذه الدراسة بتعريف التقنية الرقمية، ووسائلها، ومجالات استخدام التقنية الرقمية، وأثرها على تطوير هذه المجالات. وقد تناولنا في هذا البحث التعريف بالقضاء الرقمي، وكيف تحول القضاء الرقمي من مجرد فكرة تدور في خيال الفقهاء القانونيين باستخدام التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الثورة الرقمية في مجال القضاء، إلى واقع ملموس، طبقته العديد من الدول، وأصبحت تعتمد عليه بشكل كبير. كما تم الحديث عن ماهية المحاكم الافتراضية واستخدام وسائل الاتصال الصوتية والمرئية الحديثة فى المحاكمات عن بعد، كما تم مناقشة خصائص التقاضي الرقمي وأهم ما يميزه علن القضاء التقليدي. وكذا أهم التحديات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي وكيفية التغلب عليها.

وسلط هذا البحث الضوء على التقاضي الرقمي في مصر، والمحاولات التشريعية لتعديل بعض نصوص القوانين لمواكبة التطور العالمي في مجال تطبيق القضاء الرقمي. حيث تم التعرض للقانون 146 لسنة 2019 والذى يعد بمثابة النواة الأولى لتطبيق التقاضي الإلكتروني في مصر. والتي نأمل أن يتم تعميم هذه التجربة على كافة المحاكم المصرية في القريب العاجل.

وتناولنا في نهاية هذا البحث التجارب الدولية في مجال تطبيق القضاء الرقمي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في المحاكمة عن بعد. وكيف يمكن الاستفادة من تجارب هذه الدول في تطوير منظومة العدالة في مصر.

وفى ضوء ذلك تم التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات الهامة على النحو التالي:

أولًا: النتائج

1- أصبح استخدام التكنولوجيا الرقمية في المنظومة القضائية ضرورة حتمية لا مفر منها، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاستمرار في الاعتماد على الأساليب التقليدية في التقاضي، والحفاظ على المنهج التقليدي في المحاكمات، وعدم مواكبة التطور في المجال القضائي على المستوى العالمي ، والذى أصبح يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني والمحاكمة عن بعد.

2- يساهم تطبيق التقاضي الإلكتروني في توفير العديد من المميزات لأطراف المنظومة القضائية- القضاة والمتقاضين والمحامين- أهما الانتقال من النظام التقليدي الذى يتسم بالتعقيد والبطيء، إلى نظام إلكتروني يتسم بالمرونة والسهولة في تبسيط الإجراءات القضائية، وسرعة الفصل في القضايا.

3- يُلاحظ وجود حالة من التباطؤ والقصور من جانب المشرع المصري في تنظيم قواعد التقاضي الإلكتروني، وتطبيق نظام المحاكمات عن بعد من خلال المحاكم الافتراضية، وهو ما جعل النظام القضائي المصري غير قادر على مواكبة التطور سواء على المستوى العالمي أو على المستوى العربي، والذى تتسابق فيه الأنظمة القضائية على التحول بالمنظومة القضائية إلى منظومة رقمية بالكامل خاصة في الإمارات والسعودية.

ثانيًا: التوصيات

1- العمل على تهيئة البنية التحتية للمحاكم؛ وذلك بتوفير الإمكانيات التقنية والفنية لتطوير المنظومة القضائية، وتجهيز المحاكم بالوسائل التقنية الحديثة، وتوفير الإمكانيات البشرية القادرة على إدارة التحول من النظام التقليدي إلى نظام إلكتروني يعتمد على التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني، وهو ما سينعكس على سرعة إنجاز القضايا وتسهيل إجراءات التقاضي.

2- التدخل التشريعي – سواء بسن تشريعات جديدة، أو إدخال تعديلات على التشريعات الحالية- والتي تسمح بتعميم تجربة التقاضي الإلكتروني التي اعتمادها في المحاكم الاقتصادية بموجب القانون رقم 146 لسنة 2019 على كافة المحاكم المصرية، وكذا سن التشريعات التي تنظم المحاكمات عن بعد (المحاكم الافتراضية)، ومواجهة التحديات المتعلقة بتوفير كافة ضمانات المحاكمة العادلة.

3- العمل على تدريب الكوادر البشرية للمنظومة القضائية من موظفين وقضاة، وكذا قيام نقابة المحامين بتنظيم دورات تدريبية للمحامين للتعرف على إجراءات التقاضي الإلكتروني. بالإضافة إلى إصدار دليل إجرائي للمتقاضين يوضح الإجراءات الخاصة بالتقاضي الإلكتروني، وكيفية الاستفادة من الخدمات الإلكترونية للمحاكم.

4- العمل على إصدار بطاقة رقمية لكل مواطن باستخدام تطبيق حكومي- كما هو الحال فى بعض الدول العربية ومنها الإمارات- وتسمى بـ" المحفظة الرقمية DIGITAL Vault" ويتم ربطها بالرقم

القومي، وتتضمن هذه البطاقة عنوانًا إلكترونيًا (E-mail) يستخدم كوسيلة رقمية للمراسلات الرسمية لكل مواطن ومنها الإعلانات القضائية، وهو ما سيساهم بشكل كبير في التغلب على المشكلات التي تثيرها الإعلانات القضائية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1- إبراهيم، خالد، (2008)." التقاضي الإلكتروني- الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم". دار الفكر الجامعي. الاسكندرية.

2- أحمد، رشا، (2021). " المحاكم الإلكترونية إلى أين". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. عدد 78: 23-58

3- أوتاني، صفاء، (2012)." المحكمة الإلكترونية(المفهوم والتطبيق)". مجلة جامعة دمشق. المجلد 28، العدد الأول.

4- الخورى، على، (2021)." الحكومة الرقمية: مفاهيم وممارسات". المنظمة العربية للتنمية الإدارية: جامعة الدول العربية.

5- الشرعة، حازم.(2010). التقاضي الإلكتروني والمحاكم الالكترونية. ط1. دار الثقافة للنشر. الاردن.

6- العبد، طاهر،(2022)." سلسة المعرفة القانونية". مبادرة تطوير تعليم القانون/Facebook".

7- العدوان، ماجد، (2020)." التقاضي الإداري الإلكتروني فى النظام القانونى الأردنى-دراسة مقارنة". مجلة جامعة العين للأعمال والقانون.الجزء الثاللث. عدد1.

8- عواض، يوسف.(2012). "خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية". رسالة دكتوراة غير منشورة. كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة.

9- فرغلي، إبراهيم، (2022) "المحكمة الافتراضية.. هل تحقق العدالة للبشرية؟" http://www.3rbi.info

10- الكعبي، حسين، والقرعاوي، يوسف.(2016). " مفهوم التقاضي عن بعد ومقتضياته". مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية :عدد1. سنة8: 287-346

11- محمود، أشرف، (2020)." المحاكم الإلكترونية فى ضوء الواقع الإجرائى المعاصر" مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث، عدد 35.

12- المرزوقي، عبدالله. (2021). "التقاضي الإلكتروني(التقاضي الذكي)،والكترونية التقاضي(القضاء الذكي) دراسة مقارنة". مجلة الشارقة للعلوم القانونية: مجلد18، عدد244:2-273

13- منديل، أسعد، (2014). "التقاضي عن بعد، دراسة قانونية". مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد7. عدد 21. العراق.

14- هلال،محمد، (2007). " المحكمة الرقمية". دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر. الإسكندرية

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Aboelazm,Karim.(2022). " The Role of The Digital Transformation In Improving The Judicial system in Egyptian council of state". Journal of law,BUE.2(1):11-50

2- Cashman,Peter&Ginnivan,Eliza, (2019). "Digital Justice: online resolution of minor civil disputes and the use of digital technology in complex litigation and class actions". Macquarie Law Journal. Vol 19.

3- Hartung,Drik,et al., (2022). " The Future of Digital Justice". Boston Consulting Group". www.bcg.com

4- Johnston,Gary&Bowen David, (2005). " The Benefits of Electronic Records Management System: A General Review of Published and Some Unpublished Case". Records Management Journal,Vol.15,Issue3.

5- Nguyen,Linh, (2008). "A Preliminary Survey,19th Australian Conference on Information System".

6- Veronica,Bradautanu,et al., (2020). " From digital transformation:A Case for online courts in commercial disputes" Eropean Bank.London.England